20040114-0001-6

توضيح من وداد حلواني

ورد في «السفير» أمس، في سياق التحقيق المنشور في الصفحة الخامسة عن رأس النبع، كلام يفهم منه الاساءة الى عدنان حلواني وهو أحد مناضلي اليسار والحركة الوطنية حتى اختطافه واختفائه عام ١٩٨٤. يهم «السفير» ان توضح انها سألت زوجة عدنان حلواني رئيسة لجنة أهالي المخطوفين وداد حلواني عن رأيها في الكلام الذي قيل عن عدنان، لكن خطأ فنياً أدى الى سقوط التوضيح لذلك يهم «السفير» نشره من جديد.

ما استوقفني في شهادة السيد القيسي هو

- قوله ان عدنان حلواني أخذته مخابرات الجيش التي كان مسؤولاً عنها سيمون قسيس في عهد الرئيس أمين الجميل، لأن حلواني كان مسؤولا في منظمة العمل الشيوعي التي اتهمت باغتيال الشيخ محمد عساف، وان حلواني كان زعيما في الحي يسير معه مرافقون، لذلك اتهم بالاغتيال.

أترك لقيادة المنظمة توضيح موقفها بشأن مسؤوليتها او عدم مسؤوليتها عن الاغتيال المزعوم، لكن القاصي والداني من معارف عدنان وخصوصا أهالي رأس النبع إذا تكلموا عن عدنان تكلموا عن الإنسان المعروف بسلوكياته ومناقبيته ومواطنته، بعمله الدؤوب خلال تلك الحقبة السوداء لمساعدة أهالي بيروت وخصوصا أهالي رأس النبع على تخطي الأزمات والصعوبات منها على سبيل المثال السعي لتأمين الملجأ والرغيف والتعليم والدواء والمستشفى، يعرفون جهوده من أجل تعزيز صمود الأهالي في بيروت خلال الاجتياح الإسرائيلي لها. ولا أدري إذا كان السيد القيسي من ضمن أهالي رأس النبع الذين وقعوا عريضة رفعت الى الرؤساء الثلاثة عشية خطف عدنان تطالبهم بالافراج الفوري عنه؟

- لماذا احتفظ السيد القيسي بشهادته هذه حتى اليوم، وهو ابن المنطقة، وافترض ان ما أدلى به من معلومات (حول التهمة ومسؤولية مخابرات الجيش عن خطفه ومن ثم تسليمه للقوات اللبنانية) بحكم وظيفته في الشرطة القضائية، يحمل نسبة ضئيلة من الصحة، أفلا يعتقد ان إعلام أصحاب العلاقة والمعنيين في حينه، كان يمكن ان يساهم في إعادة عدنان او في محاكمته وفقا للأصول والقوانين المرعية الاجراء؟

- إن ما أدلى به القيسي يتضمن أيضا اتهاما للسلطة والقوى الأمنية الشرعية باللجوء الى خطف الناس.

كما يتهم السلطة بتسليم موقوفين لديها الى ميليشيا من الميليشيات غير النظامية التي كان لها دور بارز في الحرب اللبنانية.

إن هذه الشهادة تستوجب التحقيق من قبل السلطات المعنية. وليعذرني القيسي، فإني من موقعي كزوجة عدنان حلواني، وكمواطنة لبنانية، أتوجه الى النيابة العامة وكل الجهات المعنية ان تبادر فورا الى القيام بواجباتها تجاه هذا الإخبار، علما بأن كل الذين وردت أسماؤهم او تنظيماتهم ما زالوا أحياء يرزقون، كما ان عملية اختطاف عدنان حلواني واستمرار مصيره مجهولاً حتى اليوم تعتبر جريمة مستمرة ومتمادية لا يشملها قانون العفو الصادر في العام ١٩٩١، وهذه القضية لا يسري عليها انقضاء المهل بحكم الدعاوى والشكاوى التي قدمت بهذا الشأن.

السفير ١٤-١-٢٠٠٤